والسياحة الخوصصة و المالية و الاقتصاد وزير السيد خطـاب
2001 لسنة المالية قانون مشروع لتقديم النواب مجلس أمام

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ، السادة النواب المحترمين ،

يشرفني أن أقدم أمام مجلسكم الموقر مشروع قانون المالية برسم سنة 2001، وهو مشروع يستقي توجهاته الكبرى من الإشارات والمبادرات الملكية السامية التي تتواصل لتقوي إشعاع بلدنا في ظل العهد الملكي الجديد ، ولتسند وتدعم عمل الحكومة من أجل تمنيع اقتصادنا والدفع به نحو درجات أرقى من تلاحم النسيج الاجتماعي المغربي.

ففي هذه المرحلة التاريخية من مسارنا الاقتصادي والاجتماعي ، المرتكزة على تراكمات إيجابية ومشجعة من حيث نمط التطور السياسي نحو ترسيخ دولة المؤسسات، دولة الحق والقانون ، في هذه المرحلة بالذات تتحقق لبلادنا تدريجيا عدة مكاسب على مستوى تدبير الشأن العام . وهي مكاسب بدأت تنعكس على أداء الحكومة والإدارة. ونرجو، من خلال توضيح الرؤى وأخذ العبر من الممارسات و المنجزات، السير قدما نحو تحقيق إشعاع أكبر لبلدنا بفضل ما أنجز في مضمار الارتقاء بحقوق الإنسان إلى إجراءات عملية ، ومن خلال الخطوات والأشواط التي قطعت في اتجاه مواجهة المعضلات الاجتماعية الكبرى التي تعاني منها شرائح واسعة من سكان المغرب.

ويتأكد هذا الإشعاع يوما عن يوم من خلال تحسن صورة بلادنا أي بفضل ما سارت تقف عنده العديد من الأوساط الخارجية ، دول شقيقة وصديقة ومؤسسات دولية ، في مجال عمق استقرارنا السياسي ومجهودنا الجماعي في مضمار التخليق والشفافية ومواجهة معضلات الفقر والبطالة والتهميش وبناء اقتصاد وطني يساهم في حركية الاقتصاد الدولي. فبفضل الدور التنسيقي المتصاعد لمؤسسة الوزير الأول وبفضل اجتهادات مختلف الدوائر الوزارية والتطور النوعي الذي بدأت تشهده المرافق الإدارية ، وبفضل الحس الرفيع لمؤسسات وتعبيرات المجتمع المدني فإن التدبير العام لشؤون بلدنا آخذ في الارتقاء نحو تحقيق المنجزات تلو المنجزات بحثا عن تحقيق انطلاقة اقتصادية مرتكزة على المقومات الحقيقية للنمو المستديم.

كل هذا وذاك طبعا في تناغم مع الإرادة الملكية السامية التي ما فتئت تطبع المسار الجديد لبلادنا بشحنات قوية وتغذيه بالتوجيهات التي سيكون بواسطتها التحكم في معضلات الحاضر وتحديات المستقبل أمرا بيد الأمة وعلى أساس التفاعل الإيجابي والتضامن بين مكوناتها.

السياق العام لتحضير مشروع ميزانية 2001

يتميز السياق العام لتحضير ميزانية 2001 بتراكم عدد من الصعوبات أمام تطور الاقتصاد الوطني من جهة أولى ، وبانبثاق عدد من الإمكانيات التي شكلت عنصر تعويض لتقلص نسبة النمو الإجمالي من جهة ثانية.

لقد عانى الاقتصاد الوطني من تضافر ثلاثة عناصر حدت من ديناميكيته وكبلت إلى حد كبير نسبة النمو الممكن داخل أجزاء عريضة منه كمـــا أنهـــا انعكست على إمكانات التدبير العام.

إن استمرار الجفاف للسنة الثانية على التوالي شكل بالفعل معضلة كبرى في سياق اقتصاد كالاقتصاد المغربي، ذو الحمولة الزراعية والقروية الكبرى، وما يترتب عنها من صدى دى الأثر البليغ على نفسانية الفاعلين الاقتصاديين وعلى الرواج العام سواء بسواء.

لقد اتضح منذ مدة أن تواتر ظاهرة الجفاف خلال العقود الأخيرة جعل منها ظاهرة بنيوية. وبرز أن مواجهتها تتطلب استراتيجية وطنية جديدة توجه لتعبئة الموارد المائية التي أصبحت تتسم بندرة حادة يستحيل معها تلبية الحاجيات المتعاظمة والاستعمالات المتعددة والمتنوعة الناتجة عن تحولات نمطي العيش والإنتاج وعن التزايد الديمغرافي .

انعكس مفعول الجفاف على القيمة المضافة لقطاع الفلاحة بتقليص يناهز 15 % خلال سنة 2000 . وترتب عن الانخفاض المهول في المنتوج الفلاحي نقصان في حجم ونسبة نمو الناتج الداخلي الخام. وبالتتابع كان لهذا وذاك أثر على مداخيل العاملين بالقطاع الفلاحي وعلى قدرتهم على تحمل مشاق العيش خاصة وأن حدة الجفاف التي لاحقت مختلف أطوار الموسم الفلاحي لم تسمح بأي نوع من التعويض ولم تيسر أية فرصة للتدارك.

ومن أجل مواجهة آثار الجفاف أصبح التضامن مع العالم القروي يكتسي طابعا حيويا بالنسبة للمجموعة الوطنية. ومن ثم يحثم على الدولة وعلى ميزانيتها تدخلات مكثفة ومستعجلة . وهو ما ثم بالفعل حيث تقرر رصد اعتماد قدره 6.5 ملايير درهم خلال 18 شهرا.

الصعوبة الثانية التي تعترض اقتصادنا تتلخص في الارتفاع الكبير والمتسارع لسعر النفط. فبعد أن كانت الفاتورة النفطية في حد ذاتها تشكل إرهاقا لميزاننا التجاري ، أمست كلفة الزيادة من 10 إلى 28 دولار للبرميل ما بين أبريل 1999 ومارس 2000 تم إلى ما فوق 34 دولار خلال شهر شتنبر المنصرم ، كلفة فاقمت من قيمة واردتنا من مواد الطاقة. ومن المعروف أن الدولة دأبت على عدم عكس الزيادات المتتالية لعدة مرات وتحمل صندوق المقاصة عبئ هذه الزيادات لصالح دوائر الإنتاج والمستهلكين . وفي انتظار الأفق الذي سيفتحه الشروع في استغلال الموارد الهيدروكاربونية التي تم اكتشافها ببلادنا مؤخرا ، سيبقى لحجم وتكلفة وارداتنا الطاقوية أثره البين. فخلال 14 شهرا المنصرمة)غشت 1999 / شتنبر 2000(وصل متوسط التحمل الإضافي الشهري إلى 430 مليون درهما.

وبحكم استقرار سعر النفط ما فوق 30 دولار بالرغم عن المشاورات التي شهدتها الآونة الأخيرة بين الدول المنتجة وكبريات الدول المستهلكة ، فإن عقبة الفاتورة النفطية مرشحة لكي تزداد حدة خاصة وأن بنية استهلاكاتنا تخص مشتقات نفطية سيتوجه لها طلب ملحوظ في المستقبل المنظور (Fuel/gazoil).

أما الجانب الثالث من المصاعب التي اعترضت تطور اقتصادنا فيرتبط من جهة أولى بالانخفاض الملموس الذي عرفه سعر الأورو بالنسبة للدولار مما خلق حرجا لتنافسية بعض القطاعات المصدرة من جهة ثانية بالانحدار الدوري لمبيعاتنا من الفوسفاط.

ومن المعروف أن الساحة الإعلامية الوطنية عرفت نقاشا حادا حول الطريقة المثلى التي يجب أن تسلكها السلطات النقدية والمالية إزاء سعر الصرف . وقد اختارت هذه السلطات أسلوب الحوار والإقناع وارتقت به إلى طرح المسألة كقضية بحث عن حلول تتجنب الانعكاسات الوخيمة على الاقتصاد الوطني ككل من زاوية الواردات والمديونية والقوة الشرائية الداخلية... ووعيا من السلطات العمومية بأن معالجة انعكاسات انخفاض الأورو يجب أن يطرح كذلك من منظور مستقبلي، فإنها توجهت نحو إذكاء البحث على ارتفاع الإنتاجية والقدرة التنافسية لقطاعات التصدير عبر سن عدد من الإجراءات التعويضية وفي اتجاه تحفيز مقاولاتنا على تعميق تأهيلها الداخلي.

أما بالنسبة لمبيعات الفوسفاط فهي تعرف تطورا دوريا يطبعها بتقلبات من حين لآخر غالبا ما لا تسايراتوماتيكيا ارتفاع حجم التجارة الدولية بل ترتبط بعوامل أخرى وعلى رأسها أوضاع خاصة الدول المستوردة....

السيد الرئيس ،

لكن وبالرغم عن هذه الصعوبات فقد بدأت تتأكد قدرة جهازنا الإنتاجي على المقاومة . ذلك أن مسلسل التنوع الذي طرأ على نسيجنا الاقتصادي بدأ يخلق آليات للتعويض وللوقاية من هول التقلبات التي تنتج عن الانعكاس المعنوي والنفسي لضئالة المحصول الفلاحي.

لقد دأبت حكومة الإصلاح والتغيير على معالجة الوضع الهش لاقتصادنا ووضعت نصب أعينها تحقيق درجات متصاعدة من المناعة الاقتصادية ولذلك سنت مجموعة من الإصلاحات البنيوية واجتهدت في تطبيقها وفي الحث على الأخذ بها عبر مسلسل من التشاور والحوار مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

وإن كنا لم نصل بعد المبتغى في مضمار تحقيق هذه المناعة فإن قدرة اقتصادنا على المقاومة بدأت تلوح تباشيرها الطيبة من خلال توفرنا على عدد من الإمكانيات أجملها على النحو التالي :

1 - <u>تطور عدد من القطاعات الواعدة</u> :

ففي القطاع السياحي تتأكد يوما عن يوم قوة الجدب لمرافقنا وأقطابنا السياحية حيث ارتفع عدد السياح الأجانب ب 10.9% كما سجل ارتفاع للمداخيل ب 12 % مما يسمح بتسجيل تطور ملموس للمد السياحي ببلدنا خلال السنتين المنصرمتين. واعتبارا للإجراءات المتخذة في مجال تطهير القطاع وتخليق التعامل داخل مختلف مرافقه وعلى مستوى تطوير جودة المنتوج السياحي المغربي. وعملا بالتعليمات الملكية السامية حول إدخال تحسينات بنيوية على الهياكل الإدارية المشرفة على تأطير قطاعنا السياحي ، فإن هذا القطاع مرشح أكثر من أي وقت مضى ليشكل قطبا أساسيا من أقطاب النمو الاقتصادي الوطني.

ولذلك وقصد مواجهة قوة الطلب المنظور نحن الآن بصدد التحضير لتهيئة عدد من المناطق السياحية الكبرى (تاغازوت ، ساحل العرائش ، السعيدية) والتي ستستقطب استثمارات ضخمة ستجد سندها في ما رصد لها من خلال صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مما سيقوي بطبيعة الحال من وتيرة النشاط السياحي.

أما القطاع الثاني الذي يستحق الإشارة فهو قطاع الصناعات الكهربائية والإلكترونية . فداخل الدينامية التي تلاحظ داخل القطاع الصناعي ككل خلال سنة 2000 فإن قطاع الصناعة الإلكترونية والكهربائية واصل تطوره محسنا بذلك صادراته بأكثرمن 30 % إلى حدود شهر يوليوز المنصرم. وهي بالأساس صادرات تنتج ببلادنا مخلفة قيمة مضافة داخلية مرتفعة.

كذلك تجدر الإشارة إلى تحسن الظرفية داخل قطاع البناء والأشغال العمومية حيث سجل ارتفاع لمبيعات الإسمنت ب 5.6 % خلال الأشهر التسعة المنصرمة من سنة 2000 وتحسن شروط قروض الأمد المتوسط والطويل الممنوحة للقطاع من طرف الأبناك ب 12.7 % وارتفاع وثيرة تزايد القيمة المضافة بأوراش البناء والأشغال العمومية بما يناهز 7.5% بدل 4.4 % المسجلة سنة 1999.

وفي نفس السياق عرف قطاع الاتصال مواصلة طفرته بوثيرة متسارعة حيث ساهم وبقوة في تلبية الحاجة الماسة إلى التواصل داخل المجتمع المغربي ومكن من تدشين الولوج إلى بعض مسلكيات "الاقتصاد الحديث". نحن إذن بصدد تحولات لها من الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ما ينبأ بتغيرات عميقة لعلاقة الإنسان المغربي بالزمن وبالإنتاج.

ففي بلادنا ومن خلال التحرير التدريجي لقطاع المواصلات. ومن خلال إدماج التقنيات الجديدة للإعلام والتواصل والإقبال المنتعش على استهلاكها، نستشف أولى المؤشرات الدالة على أن بلدنا بإمكانه أن يمتلك مقومات تحديث واثق لاقتصاده الوطني.

ن دور التكنولوجيات الجديدة للإعلام والتواصل لا ينحصر في نماء الاقتصاد الحديث بل يتعداه من حيث الانعكاس التدريجي والإيجابي للتحولات التكنولوجية على معظم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى رأسها التحكم في مجالات حيوية كمجالات التغذية والصحة والبيئة... ولذلك فإن الحضور النسبي لهذه التكنولوجيات ضمن نسيجنا الاقتصادي مطالب بالتعميق. فإذا كان من شأن الطفرة التي نحققها في مجال تطور أعداد الهاتف النقال المستعملة في بلادنا أو في مجال الربط بشبكة الأنترنيت ، إذا كان من شأنهما التغيير الإيجابي لعلاقة الإنسان المغربي مع مفهوم الزمن فإننا مطالبون بأن نؤمن هذه المكاسب ونجعلها تطال علاقة المواطن والمواطنة المغربيين بمجالات الإنتاج والبيئة . إننا مطالبون بالدفع نحو استعمالات منتجة لتكنولوجيات التواصل والمعرفة حتى نرتقي ببلدنا من بلد مستهلك إلى بلد منصهر في الاقتصاد الدولي الحديث.

فلنا أرضية تتكون من درايات متنوعة ذات التكوين الرفيع ، قادرة على مواكبة التحولات واستيعاب المستجدات وتبيئتها ، وتتكون كذلك من تجهيزات أصبحت تغطي معظم أرجاء التراب الوطني. ونتوفر اليوم على برامج تتوخى الدفع نحو تشييد تجهيزات ذات مستوى عالي من خلال إحداث حظيرة للتكنولوجيات الجديدة تشكل نواة لأبحاث معمقة تتعاون داخلها فعاليات القطاع العام والشركات المغربية في الميدان وذلك عبر تكوين شبكة للتواصل تروم اقتصاد الوقت والتكلفة وتحسين المردودية العامة وترويج التكنولوجيات الجديدة داخل مرافق الإنتاج الوطني.

ويشكل تدشين مدينة التكنولوجيات الجديدة من طرف صاحب الجلالة أيده الله في مدينة الدار البيضاء تعزيزا للمواقع التي اكتسبناها في هذا المجال وتأكيدا على إدارة الدولة في تحديث الاقتصاد و المجتمع.

السيد الرئيس ،

يتجلى جزء من الإمكانيات التي أصبحت بمثابة درع واق لاقتصادنا الوطني من الانحسارات التي تتسبب فيها وطأة الجفاف في الثقة التي يوليها المغاربة المقيمون بالخارج لقدرة بلدهم المغرب على التطور السياسي وترسيخ دولة الحق والقانون. فالتحويلات التي يقوم بها إخواننا العمال والتجار والأطر العاملة بمختلف ديار المهجر مازالت في مستوى ملحوظ. وهي تحويلات لا تهم فقط الإعالة والإسعاف العائلي بل أصبح جزء متنامي منها يخص توظيفات مهمة للرأسمال.

لذلك يتعين وضع استراتيجية محكمة تجعل هذه التوظيفات تساهم في الرفع من وثيرة الاستثمار المنتج.

وأخيرا يظهر توطيد الاستثمار مستوى آخر من الإمكانيات التي توفرت لبلدنا. ذلك أن دينامية الاستثمار التي برزت سنة 1998 تواصلت خلال سنة 2000 بارتباط مع عصرنة الجهاز الإنتاجي. حيث أن التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت ارتفع ب 7.1 % مما جعل معدل الاستثمار ينتقل من 24.3% سنة 1999 إلى 25.3 % سنة 2000 ، وذلك بالرغم من انحدار معدل التوفير الوطني ب 1 % خلال نفس الفترة.

ومعنى ذلك بطبيعة الحال أنه بالإضافة إلى تواصل الميل الداخلي نحو الاستثمار من طرف المقاولات ، فإن بلادنا تستقطب استثمارات أجنبية في سياق دولي تراجع فيه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان النامية والمنبثقة.

من بين الإيجابيات التي ستساهم في الأمد المتوسط على تمنيع اقتصادنا حرص الحكومة على تقوية الإطار الماكرو اقتصادي.

لقد بادرت الحكومة ومنذ الميزانية الأولى التي أشرفت عليها على إبراز متطلبات التكيف مع إكراهات المحافظة على التوازنات الأساسية من جهة أولى وعلى ما يقتضيه تغيير بنية المالية العمومية من جهود وتضحيات من جهة ثانية.

وعملا بمستلزمات الحرص على ضبط التوازنات الأساسية خارج الإطار الضيق والغير مجدي للمقاربة المحاسبية ، اجتهدت الحكومة في حصر عجز الميزانية في حدود معقولة.

فخلال السنتين الماليتين المنصرمتين تميز تنفيذ القوانين المالية بسلوك إيجابي للمالية العمومية حيث تم التحكم في العجز الموازني في حدود 2,3 % من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 3 % المتوقعة برسم سنة 1998/1999 وفي حدود 2.6 % خلال سنة 1999/2000.

وفي حد ذاتها تعد هذه النتيجة إنجازا هائلا يجد تفسيره في العناصر التالية:

- ارتفاع إيرادات احتكارات الدولة ارتباطا مع العائد الهائل لتفويت الخط الثاني للهاتف النقال ومع تحسن نتائج المقاولات العمومية ؛

- ارتفاع مداخيل الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل كانعكاس لبداية التحسن في السلوك الجبائي لدى الفاعلين الاقتصاديين وكترجمة لتغير العلاقة بين الملزم والإدارة الجبائية . وقد ارتفعت مداخيل الضريبتين بما يناهز 0.4 % من الناتج الداخلي الخام ؛

- تزايد محسوس لإيرادات الضريبة على القيمة المضافة الداخلية والضريبة الداخلية على استهلاك المحروقات ؛

- إنجاز اقتصاد مهم على مستوى نفقات خدمة الدين الخارجي العمومي بما يناهز 0.2 من الناتج الداخلي الإجمالي ؛

- تزايد محدود بل ومتحكم فيه لنفقات التسيير خلال السنتين الماليتين المنصرمتين حيث تم تسجيل اقتصاد في النفقات العمومية قياسا مع توقعات قوانين المالية مما يبرز أن مسلسل الترشيد ونبد التبذير والإسراف آخذ مجراه؛

- التحسن النوعي في بنية تمويل حاجيات الخزينة العمومية والذي أصبح معتمدا بالأساس على موارد غير بنكية تعبأ داخل سوق المزايدات وما ترتب عنه من يسر في حجم الموجودات المالية لتمويل المقاولات ومن ضغط على أسعار الفائدة نحو الانخفاض.

وبطبيعة الحال اتسم تحسن الإطار الماكرو اقتصادي ببعدين متكاملين : بعد مالي انعكس على التوازنات الكبرى وبعد اقتصادي له مفعول بين على مستوى تطوير البنيات الاستقبالية داخل الاقتصاد المغربي لخوض معركة تعلية المردودية المالية والاجتماعية ومواجهة آفة البطالة وتوفير الأسس لخوض تنافسية أكبر داخل السوق العالمي.

وبالفعل لقد مكن التحكم في التوازنات الكبرى للمالية العمومية ، عبر عمليات الترشيد والتخليق ومحاربة عدد من أوجه التبذير ، من إيجاد جزء غير يسير من مستلزمات تطبيق مقتضيات الحوار الاجتماعي التي باشرت الحكومة تطبيقها على مراحل وهي بصدد تنفيذ ما تبقى من تعهدات 1996 وما صدر عن اتفاق 19 محرم الأخير.....

مكن التحكم في التوازنات الكبرى كذلك من ضبط التضخم في حـــدود 0.7 % سنة 1999 و 2.5 % سنة 2000 . ويعزى هذا التزايد بالأساس إلى ارتفاع الأسعار الدولية للمواد الأولية. وقد وقع الضغط عليه فعلا من خلال عدم عكس الدولة لعدد من الزيادات المتتالية على الأسعار الداخلية للاستهلاك وخاصة الزيادات الكبرى التي طبعت مستوى أسعار النفط الخام.

كذلك ورغم الزيادة في مؤشر أثمان المواد الغذائية خلال صيف سنة 2000 بعد الانخفاض الذي سجله سنة 1999 ، فإن مؤشر تكلفة المعيشة لم يتجاوز 1.6 % خلال الثمانية أشهر الأولى من السنة الجارية قياسا مع نفس الفترة من سنة 1999.

إن التحسن النسبي للإطار الماكرو اقتصادي الذي حرصت الحكومة على تكريسه يظهر كذلك من خلال التحكم في مستوى عجز المبادلات الخارجية.

هكذا فإن عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات سيصل إلى قرابـــــــــة 4.2 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2000 بعد أن اقتصر على 0.5 % سنة 1999 . ومع ذلك فإن التحسن بنسبة 10 % لمداخيل الأسفار و 6.5 % لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج سيعوض جزئيا ارتفاع العجز التجاري 2.7 % من الناتج الداخلي الخام والمترتب مباشرة عن غلاء الفاتورة النفطية. ومن المعلوم أن هذه الفاتورة مثلت خلال الأشهر السبعة الأولى من سنة 2000 26.4% من الصادرات الكلية مقابل 14 % فقط سنة 1999 و 12.5 % خلال سنة 1998.

إن توازننا الخارجي تأثر بشكل كبير من ارتفاع الفاتورة النفطية كما انعكست عليه الزيادة في وارداتنا من الحبوب (+30%) ومن مواد أخرى مصنعة (+20%). أما صادراتنا فإن وثيرة ارتفاعها تعرف بعض التباطؤ من جراء انخفاض الطلب على مبيعات الفوسفاط ، وقد شكل ارتفاع مبيعاتنا من المنتجات الكهربائية والإلكترونية والنسيجية كذلك ، بعض التعويض حيث ستتزايد الصادرات المغربية إجمالا ب 6.1 % مقابل 7.3 % سنة 1999.

إذا كان تحسين الإطار الماكرو اقتصادي يشترط عصرنة وتأهيل القطاعات الكبرى التي تشكل حجر الزاوية في نسيجنا الاقتصادي ، فإنه يتطلب أيضا امتلاك مقومات الانخراط في التحولات التكنولوجية الكبرى التي يشهدها عالم اليوم ، عالم المعرفة والتواصل.

لقد حققت عملية تفويت الخط الثاني من الهاتف المحمول نجاحا كبيرا ليس فقط من زاوية العائدات بل كذلك بالنسبة للمستهلكين الخواص وللمقاولات. ولعل نجاحها يمكن في التراكمات التي ستحدثها تدريجيا لجعل بلدنا ينخرط في مستجدات الاقتصاد العصري.

فبفضل التدبير المحكم لهذه العملية، انعكس مناخ المزاحمة بشكل إيجابي على شركة "اتصالات المغرب" وتقوى وتوسع رصيد بلادنا من التجهيزات التواصل. وبدأ فعلا مسلسل تكوين شبكة داخلية للترابط بين بعض مكونات الإدارة وأنشأت عدد من المقاولات و الأبناك و الفنادق و الصحف مواقع تواصلية لها وبدأ البحث عن إنشاء مشاريع للتجارة الإلكترونية في قطاعات الصناعة التقليدية و النسيج و منتجات البحر و الصناعة الغذائية.

واعتبارا لقدرات ومؤهلات بلادنا، اتخذت عدد من الشركات المتعددة الجنسيات، العاملة في حقل تكنولوجيات الإعلام المغرب كموقع أو كمركز جهوي . وهو ما يؤهله ليصبح أرضية لتوطين عدد من المقاولات الأوربية للبرمجيات وللخدمات الإعلامية . إن هذا الوضع مشجع ويحمل تباشير واعدة لاقتصادنا ولإشعاعنا في المنطقة . ووعيا بهذا الرهان ، سيكون على السلطات العمومية اتخاذ الإجراءات التشريعية والتنظيمية حتى نحقق درجة مرتفعة من الارتباط بمجتمع الإعلام ونضمن استيعاب التحولات التكنولوجية لصالح تحديث نسيجنا الاقتصادي والاجتماعي.

العنصر الثالث الذي يثبت مسار التقدم الذي تنجز الحكومة حلقاته بعزم وثبات هو جانب الإصلاحات الكبرى .

فبعد صياغة الميثاق الوطني للتربية والتكوين ، شرعت الحكومة في بلورة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بإصلاح التعليم وقد تداول مجلسكم الموقر بشأن النصوص الأولى ووافق عليها وستقدم نصوص أخرى خلال هذه الدورة.

كذلك الشأن بالنسبة لإصلاح القضاء كمرتكز لتجسيد التوجه نحو تشييد بناء دولة الحق والقانون وتقوية نزعة التخليق داخل أوساط الأعمال وإشاعة الطمأنينة بين صفوف الفاعلين الاقتصاديين.

ويستهدف هذا الإصلاح بالأساس الرفع من قيمة الموارد البشرية عبر العناية بنظام التكوين ومؤسساته وإحكامه وفقا لمعايير تراعي جودة التأطير والتخصص. كما أنه يتجه نحو تعزيز الجانب الأخلاقي بغية إقرار المكانة والمهام الدستورية والاجتماعية للقضاء. ونحو تحسين إطار وظروف ومناهج العمل وتحديثها من خلال استعمال الأداة المعلوماتية داخل دواليب الجهاز القضائي.

إصلاح القضاء يشمل كذلك إتمام بناء الجهاز القضائي في مختلف أبعاده الكمية والجغرافية والكيفية، حتى يتوفر بلدنا على خريطة قضائية تستجيب للتطور المجتمعي ، وتتوفر لمكوناتها سبل التنسيق والتواصل والانفتاح لكي تتغلب على الصعوبات والمعوقات التي اعترضت نوايا الرفع من مستوى العدالة في السابق. وبالإضافة إلى العمل الرامي إلى تحديث ومراجعة النصوص التشريعية وتتبع تنفيذ الأحكام القضائية ، تشكل أنسنة وتحسين ظروف الحياة داخل المؤسسات السجنية أحد جوانب هذا الإصلاح.

وبالنسبة للإصلاح الإداري فإن الدراسة التي ستعتمد خلاصاتها الكبرى لإصلاح الوظيفة العمومية والبنيات الإدارية في طور الانتهاء. يتعلق الأمر بتوجه يستهدف إعادة بناء إدارة عمومية تحكمها ضوابط التعامل بمبادئ حقوق الإنسان والمواطنة ومعايير الفعالية والشفافية. فمن خلال طبع التعامل الإداري بالمفهوم الجديد للسلطة الذي ركز عليه جلالة الملك في مناسبات متعددة سيكون على إداراتنا أن ترتقي نحو إسداء خدمات عمومية لصالح السكان ولصالح النسيج الاقتصادي على أساس متطلبات النجاعة والجودة. كما أن إعادة هيكلة الإدارة وإعادة انتشارها سيرتهن ، سواءا من حيث الحجم أو التنظيم أو مناهج العمل ، بالهدف الرئيسي الكامن في تحقيق نمو اقتصادي مستديم وفي المساهمة في مواجهة المعضلات الاجتماعية الكبرى ومصاحبة مبادرات المستثمرين وفعاليات المجتمع المدني نحو تحقيق تقدم ملموس اقتصادي واجتماعي وثقافي في مختلف أرجاء المملكة.

من ضمن الإصلاحات التي سيكون لها وقع على وثيرة ونوعية الفعل الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا ، التوجهات التي يتضمنها المخطط الخماسي . فمشروع قانون المالية الذي نحن بصدده يشكل أول قانون يقدم بعد مصادقة مجلسكم الموقر على هذا المخطط. ومن ثم فهو بمثابة التكريس القانوني لإعادة الاعتبار لمتطلب تدبير عمومي يمكن الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من وضع مبادراتهم وربط مشاريعهم وأنشطتهم بالرؤية الشمولية في المدى المتوسط التي أسفرت عنها المشاورات والمداولات التي أفضت إلى صياغة واعتماد المخطط الخماسي 2000-2004.

نتوفر الآن على هذا التصور الشمولي لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال القانون المالي ، سيتيسر لنا تحيين فرضيات وتوجهات المخطط على ضوء نتائج ومستجدات الظرفية الاقتصادية والمالية ، إمكاناتها وإكراهاتها ، في اتجاه الاجتهاد نحو برمجة موضوعية للمشاريع العمومية والبحث عن الوسائل الملائمة لتمويلها على أسس الشراكة والتعاقد مع الجماعات والجهات ودوائر القطاع الخاص .

وأخيرا تطال الإصلاحات التي تنفذها الحكومة بناءا على الالتزامات ، التي تضمنها تصريح السيد الوزير الأول أو التي أعلن عنها ميثاق حسن التدبير ، تطال هذه الإصلاحات جوانب من عديدة الترسانة القانونية والتنظيمية إما على

سبيل التحيين والملائمة أو المواكبة للمستجدات أو ملأ الفراغ الملاحظ. وفي هذا الإطار بالذات ستكون الدورة الحالية على موعد مع مشاريع تهم الحريات العامة واللامركزية والانتخابات . ونحن الآن بصدد تفعيل النصوص المتعلقة بالمنافسة و المنفعة العامة و الملكية الثقافية والقروض الرهنية و الصفقات العمومية ومدوني الجمارك و التحصيل...

الجانب الرابع الذي يشكل رافعة قوية لإنجاز تراكمات واثقة في مجال التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلاد ، يكمن في نمط تدبير الشأن العام الذي تقوم به الحكومة في تناغم تام مع الإرادة الملكية السامية.

إن توجه هذا التدبير نحو اكتساب الفعالية واجتهاده في التحلي بالشفافية مكن من قطع الخطوات الأولية اللازمة نحو إشاعة جو يعيد الثقة في النفوس بالرغم عن بعض المعوقات والعتراث.

لقد أصبح تدبير الشأن العام يتشبع يوما عن يوم بمبادئ التعامل الديمقراطي. وهو آخذ في استبطان قيم النزاهة والأمانة والإنصات إلى الرأي الآخر ومراعاته. وبفضل إصرار الحكومة وتعليمات جلالة الملك نشهد انتفاضة مباركة على الترسبات في مجال المعاملات الإدارية وعلى رواسب التحجر في الذهنيات والسلوكيات .

ففي عدد من المجالات وبشأن جملة من القضايا ذات البعد الاجتماعي العام ، يتقدم التدبير الحكومي خطوات واعدة نحو محاربة التبذير وإشاعة التخليق وإضفاء المصداقية على المرافق العامة.

وبغية الاختصار سأكتفي بثلاثة أمثلة. وتتعلق بتطبيق برنامج الحد من آثار الجفاف ومخصصات صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتدابير المتخذة لتحفيز العمليات الاستثمارية.

**

وقد تم تحقيب هذا البرنامج في ثلاثة أشطر (أبريل - يونيو، ويوليوز - دجنبر 2000 ، تم يناير - يونيو 2001). ومنذ انطلاق العمل ببرنامج محاربة الجفاف إلى الآن تم صرف أكثر من 3 ملايير درهم في أوراش العمل وحماية وإغاثة الماشية وتوفير ماء الشرب وإعادة جدولة قروض الفلاحين والعناية بالمجال الغابوي وتزويد الأسواق . أما الاعتمادات التي صرفت فقد وجدت مصدرها في :

- Ø ميزانية الدولة : 2200 مليون درهم
- Ø صندوق الحفاظ على الماشية : 628 مليون درهم
- Ø الصندوق الوطني الغابوي : 36 مليون درهم
- Ø صندوق دعم الأسعار : 180 مليون درهم

ويمكن إجمال المؤشرات الكبرى الخاصة بإنجاز عمليات برنامج الحد من آثار الجفاف على النحو التالي :

- أولا التشغيل : حيث تم خلق أزيد من 8 ملايين يوم عمل مما يمثل زيادة قدرها 60 % مقارنة مع برنامج السنة الماضية بالإضافة إلى أيام العمل التي تم إنجازها في إطار عمليات توفير الماء الصالح للشرب.

- ثانيا توفير الماء الشروب إلى أكثر من 400.000 نسمة إما عبر النقل بواسطة الشاحنات أو بفضل عمليات حفر الآبار وتهيئة العيون.

- ثالثا : توفير الأعلاف من خلال توزيع ما يقارب 3.6 مليون قنطار من الشعير وتسويق الأعلاف المركزة وتوفير التأطير الصحي للقطيع وتوريد الماشية.

- رابعا : تخفيف عبئ أداء الديون على الفلاحين المتضررين ومن الزاوية المالية صرفت إلى حد الآن أزيد من 3 ملايير درهم أي بنسبة 68 % من الالتزامات المقررة في هذا الشأن.

وتجدر الإشارة إلى أن المنجزات برسم برنامج الحد من آثار الجفاف اتسمت بالتعبئة العامة التي مكنت من التغلب على مصاعب تحديد وتنفيذ البرامج المقررة من خلال إشراك فعلي للمنتخبين وللفعاليات المحلية والإقليمية. وقد تحققت هذه المنجزات بفضل الزيادة المباشرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى عدد من المناطق المتضررة. بالإضافة إلى إعطاء الانطلاقة لعدة مشاريع تتعلق بتجسيد التضامن مع العالم القروي ، شكلت الزيارات الملكية دفعة قوية للتعبئة التي ميزت تحرك مختلف الدواليب الوزارية والإدارية المعنية.

هذا وسيمكن التقييم الموضوعي للمنجزات من وضع اليد على السلبيات التي حدت أو عاقت إنجاز محاور معينة من برامج محاربة آثار الجفاف لتأخذ بالحسبان خلال إنجاز الشطر الثاني من المرحلة الثانية أو خلال إنجاز الشطر الثالث والذي يهم التزامات مشروع القانون المالي الذي نحن بصدده.

فمن خلال تشكيل مجلس وزاري دائم للتنمية القروية تحت الإشراف المباشر للسيد الوزير الأول وبتعبئة لجنة تقنية "بين وزارية" تم السهر على :

1. مراعاة متطلبات تلبية الحاجيات الآنية للفلاحين وساكنة البوادي فيما يخص ماء الشرب وحماية وإغاثة الماشية وخلق فرص الشغل وحماية الثروة الغابوية ؛

دعم الدخل بالمناطق الأكثر تضررا داخل العالم القروي ؛

تأسيس مختلف تدخلات برنامج الحد من آثار الجفاف اعتمادا على مقاربة للتنمية المحلية تقوم على مشاركة السكان وممثليهم من منتخبين وهيآت مهنية ومدنية تحقق التأطير المقرب والمراقبة اللازمة والتعريف بمختلف جوانب البرنامج .

ويتبين من خلال التقييم الشمولي للمرحلتين الأولى والثانية من هذا البرنامج :

أن المنجزات حققت نسبة مرتفعة من المشاريع والعمليات المعتمدة برسم برنامج الحد من آثار الجفاف ؛

أن توسيع الإسعافات المادية تميز إلى حد كبير بالشفافية وأنه بلغ مداه. ومع ذلك ظهر خصاص في بعض العمليات ؛

أن الأشغال المنجزة لها وقع تنموي نظرا لطابعها الاستصلاحي والبناء بالإضافة إلى كونها توزيع للمداخيل ؛

أن روح التعبئة العامة كانت هي الروح الغالبة سواءا في تحديد أو تنفيذ مختلف البرامج المقررة وأن الإشراك الفعلي للمنتخبين إلى جانب الفعاليات المحلية والإقليمية ولد إحساسا ملموسا بأن التضامن مع العالم القروي ممارسة ملموسة ؛

أن تبسيط المساطر والإسراع بالتأشيرات ومواكبة الوزارة الأولى للتنسيق بين الوزارات وتعبئة الأقاليم والسلطات المحلية والمنتخبين وفعاليات المجتمع المدني هو السبيل لدمقرطة التدبير العمومي وإكسابه الفعالية في كل الظروف وخاصة الإستعجالية منها.

يبرز التطور النوعي الذي يتسم به التدبير العمومي في الطريقة التي ستطبع تدخلات صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية، سواءا من حيث تميز هذه التدخلات عن باقي تدخلات الدولة أو من حيث طبيعة هذه التدخلات.

يجسد صندوق الحسن الثاني فكرة رائدة في مجال توظيف المال العام الناتج عن عائدات استثنائية كعائدات الخوصصة. وهو توظيف ينأى به عن إكراهات ميزانية الدولة و مساطرها أراد من ورائه جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه فتح آفاق تراكمية أمام متطلبات تنمية نسيجنا الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي.

وقد أبى جلالة الملك محمد السادس نصره الله إلا أن يشرف مباشرة على تسريع حركية هذا الصندوق المبارك من خلال التوقيع على 39 اتفاقية غطت حوالي 66 % من الرصيد الإجمالي المتوفر في حساب خاص للخزينة مكرس فقط لعمليات هذا الصندوق.

وقد خضعت المشاريع المقترحة لدراسة وتنقيح معمقين مكنا من التيقن من جدواها وانتقاء أوفرها مردودية اقتصادية واجتماعية. كما أنها ستخضع من حيث تنفيذها لبرمجة زمنية دقيقة ولتتبع رصين تمشيا مع الضبط المسطر لحقوق والتزامات الأطراف المعنية وعلى رأسها الوزير الأول بصفته آمرا للصرف.

تتوزع الاتفاقيات الموقعة إلى نوعين من البرامج. وتتعلق الأولى بتقوية البنيات التحتية من طرف سيارة وتحسين البنيات الاستقبالية للقطاعات المنتجة من صناعة وسياحة وصيد بحري وبإنعاش النشاط الثقافي من خلال منجزات رائدة (المكتبة الوطنية و المتحف الملكي) وبتأكيد الاهتمام بالقطاعات الاجتماعية وخاصة السكن الاجتماعي وتقوية طرق تمويله. أما النوع الثاني فيهم حقول التكنولوجيات الجديدة. ومن شأن 4,5 مليار درهم المستثمرة خلق مفعول تكاثري يصل إلى أكثر من 3,76 من الرصيد المقرر أو ما مقداره 16 مليار درهم.

وبطبيعة الحال فإن هذا النهج الرائد في مضمار خلق ديناميكية جديدة ومحفزة للعمليات الاستثمارية من شأنه أن يفسح مجالا أرحب لتوسيع جهازنا الإنتاجي ولخلق فرص شغل مجزية ودائمة. وهو نهج ينضاف ويكمل ما تقوم به

الحكومة من خلال اللجنة الوزارية لتشجيع الاستثمار و التي تتوج أعمال دورتها بتفعيل التعامل الإداري وطبعه بسلوك موضوعي وسريع اتجاه ملفات المستثمرين المغاربة منهم و الأجانب.

السيد الرئيس ،

تتلخص آفاق السياق الاقتصادي الدولي الذي سيواكب تنفيذ مشروع هذه الميزانية في توقع تباطؤ طفيف لوثيرة النمو العالمي. فبدل 4.7 % بالنسبة لسنة 2000 لن يتعدى معدل النمو العالمي 4.2 % ارتباطا مع خفوت النمو في الولايات المتحدة وانعكاسات ارتفاع أسعار النفط وتفاقماتها من جراء الوضع العام في الشرق الأوسط.

ومن المتوقع كذلك أن تتمايز وثيرة النمو داخل المناطق النقدية الـثلاث(الولايات المتحدة 3.2 % ، منطقة الأورو 3.4 % و اليابان 1.8%) من جراء الارتفاع الحثيث المسجل في أثمان المحروقات وما يضمره تواصل هذا الارتفاع من مخاطر قد تتجسد في انبثاق ظاهرة التضخم من جهة أولى وفي اتسام الأسواق المالية الدولية بتبخرية متصاعدة على إثر الانخفاضات المعممة التي تشهدها بورصات القيم الآن.

أما في الدول المنبثقة فإن دينامية طلبها الداخلي قد تخلق متاعب تضخمية. فنمو هذه البلدان ستتيسر له ظروف أفضل من خلال تحسن الشروط النقدية والمالية وبفعل ارتفاع أسعار المواد الأولية المصدرة. لكن وثيرة النمو ستتأثر لا محالة بالمحيط الدولي العام وخاصة تراخي النشاط الاقتصادي والأمريكي وتواصل ارتفاع سعر النفط.

وداخل هذه الفضاءات الاقتصادية النامية يتوقع كذلك تمايز في معدلات النمو بين 6.7% إلى حوالي 4.4% حسب القارات.

وبالنسبة للتجارة الدولية يتوقع انحدار طفيف لمعدل نموها مـن 10 % سنة 2000 إلى 7.8 % سنة 2001 بحكم انعكاسات الانحسار الذي سيشهده النشاط الاقتصادي الأمريكي على الاقتصاد العالمي ككل.

ومن المتوقع كذلك أن يقع تحسن في شروط تمويل الدول المنبثقة بالأساس من جراء إعادة اكتساب الثقة داخل الأسواق المالية الكبرى. غير أن هذا التوجه سيقتصر بالأساس على بعض الجهات وخاصة أمريكا اللاتينية ونسبيا جهة الشرق الأوسط وأوروبا. لكن حركة رؤوس الأموال ستتجه في مجملها إلى الدول المتقدمة لتلبية الحاجة إلى إعادة هيكلة عدد من القطاعات وإلى متطلب مواصلة الزيادة في الاستثمارات لقطاع التكنولوجيات الجديدة.

وهو ما يترجم الانبثاق الملحوظ للاقتصاد الحديث والذي تترتب عنه ابتكارات هائلة تفوق إلى حد كبير ما سجلته موجات التقدم التكنولوجي السابق ويتميز هذا الاقتصاد الحديث بكونه يدفع نحو انخفاض سريع ومتواصل للأسعار نظرا لشدة الإقبال على منتجاته وهو ما يسمح باستخماد الاستثمارات الضخمة المنجزة على شكل أبحاث في ظرف يسير.

غير أن انبثاق الاقتصاد الحديث يتسم بتمايز كبير بين جهات العالم المتقدم كما أن انعكاساته الكبرى لازالت لم تفصح عن نفسها كاملة بالنسبة لتنظيم الإنتاج واليد العاملة مما يبرز مخاطر على مستوى تنامي الفروق الاجتماعية داخل هذه البلدان نفسها وعلى مستوى تهميش الدول النامية داخل الاقتصاد العالمي.

ومع ذلك فلا يمكن تجاهل الإمكانيات التي يحملها الاقتصاد الحديث. خاصة وأنه يطرح تحديات ملموسة تتطلب إعادة انتشار التدخل العمومي وتبرز من جديد دور مؤسسات الدولة في مواجهة الاختلالات والسهر على تأهيل الاقتصاد الوطني وتنظيم العمل الرامي إلى الارتقاء باستعمال تكنولوجيا الاتصال والمعلوميات في اتجاه تحديث الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

من خلال القسم الأول من هذا التقديم المقتضب تمت الإشارة إلى عوامل الانحسار التي قلصت بشكل ملموس من وثيرة النمو وانعكست على إمكانات ميزانية الدولة وعلى سير الاقتصاد الوطني ككل.

إن حصيلة المنجزات خلال السنتين المنصرمتين تبرز :

1* تقلص النمو الاقتصادي نتيجة انحدار القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بما يناهز 20 % سنة 1999 و 15 % سنة 2000. لكن السلوك العام للقطاعات الغير فلاحية اتسم بالارتفاع حيث سجلت نسبة نمو 3 % سنة 1999 وسنة 2000.

ونستنتج بكل موضوعية عبرة مباشرة تتلخص في كون تنوع نسيجنا الاقتصادي شكل عامل تعويض ملموس أمام تقلبات القطاع الفلاحي ومفاعيل الجفاف وهو مجهود يجب مواصلته في نفس الوقت الذي يتعين فيه تحديد استراتيجية لتأهيل القطاع الفلاحي ، استراتيجية توجه للحد من آثار التقلبات المناخية وتضمن مستوى منتظما لمساهمته في القيمة المضافة الكلية وفي التشغيل وتوزيع المداخيل.

2* الحفاظ على التوازن الخارجي رغم تدهور مستوى ميزاننا التجاري من جراء تنامي مستورداتنا الكلية وعلى رأسها مواد الطاقـــــة(61 +%) والحبوب والمواد المصنعة من جهة أولى ، ونتيجة تناقص وثيرة صادراتنا من جهة ثانية ، ونظرا لتقلص حجم الاستثمارات والقروض الخاصة الأجنبية.

وتجدر الإشارة إلى أن الخط الجديد المقرر مع فرنسا بقيمـــــة 700 مليون فرنك فرنسي من شأنه إعطاء الانطلاقة للاستثمارات الأجنبية.

3* التحكم في مستوى التضخم بالرغم من انعكاسات ارتفاع أسعار المواد الأولية والطاقوية في السوق الدولي من خلال استعمال ميكانيزمات المقاصة لصالح المستهلكين ولصالح دوائر الإنتاج كذلك.

4* التطبيق التدريجي لمقتضيات الحوار الاجتماعي وما ينتج عنه من تحملات في سياق مالي يتسم بضائقة للمالية العمومية.

بناءا على ما سبق فإن مشروع قانون المالية لسنة 2001 يندرج في إطار إستراتيجية تستمد مقوماتها :

<u>أولا</u> : من التوجيهات التي عبر عنها جلالة الملك محمد السادس ، نصره الله ، في عدد من المناسبات (عيد العرض وعيد الشباب ، تدشين وحدات صناعية بالجرف الأصفر ، افتتاح الدورة الخريفية للبرلمان ...) . وهي توجيهات تتميز بتركيزها على الإسراع باتخاذ كافة الإجراءات المؤسساتية والتشريعية والتنظيمية لضمان شروط الانطلاقة

الاقتصادية وبجعل البعد الاجتماعي هاجسا يوميا في تدبير الشأن العام أي بمراعاة الربط بين الفعالية الاقتصادية والمالية والنجاعة الاجتماعية ؛

ثانيا : الالتزامات الحكومية كما لخصتها تصريحات السيد الوزير الأول وكما تضمنها ميثاق حسن التدبير والبرنامج القصير المدى للحكومة والرسالة التوجيهية التي أصدرها الوزير الأول بشأن الإعداد لهذا المشروع ؛

ثالثا : محتوى التصميم الخماسي 2004-2000 كما صادق عليه البرلمان بغرفتيه. وهي إجراءات تنشد تحقيق متطلبات نمو قوي ومستديم عبر توفير شروط التأهيل المؤسساتي والتأهيل الاقتصادي وبواسطة ضمان الحجم الكافي من الإستثمارات.

تأسيسا على هذه المنطلقات ينبني مشروع ميزانية 2001 على عدد من الفرضيات شكلت قوام التوقعات الماكرو اقتصادية في الأمد القصير.

من زاوية المحيط الدولي نتوقع :

1 ـ توطيد النمو الدولي بنسبة نمو تصل إلى 4.2 % وتواصل انتعاش الاقتصاد الأوروبي الذي على الرغم من التطورات الأخيرة سيحقق نسبة نمو تفوق 3 % ؛

2 ـ تسارع وثيرة الطلب الدولي الموجه إلى الاقتصاد المغربي بنسبة 6.6 % قياسا مع الحجم الحالي ؛

3 ـ توجه السعر المتوسط للنفط الخام نحو الانخفاض مع بداية 2001 من جراء ارتفاع حصص إنتاج الدول المصدرة ولجوء الولايات المتحدة وأوروبا إلى استعمال مخزونهما الاستراتيجي ؛

4 ـ ارتفاع أسعار القمح في السوق الدولي على إثر انخفاض المخزونات حولي 130 $ للطن بدل 120 $ سنة 2000 ؛

5 ـ استقرار سعر الفوسفاط مع انخفاض ضئيل لثمن الحامض الفوسفوري ؛

6 ـ استقرار سعر الصرف في المستوى الذي وصله نهاية شتنبر 2000.

وعلى المستوى الداخلي تتلخص الفرضيات في :

1 ـ محصول فلاحي متوسط (65 مليون قنطار) ؛

2 ـ تطبيق مقتضيات اتفاق 19 محرم المتعلقة بالترقية خارج الحصص وترسيم المؤقتين؛

3 ـ خلق 17000 منصب شغل داخل الإدارة ؛

4 ـ تحمل مصاريف الشطر الثالث من برنامج الحد من آثار الجفاف؛

5 ـ الشروع في تطبيق الإجراءات الإصلاحية الأولى لميثاق التربية والتكوين ؛

6 ـ تحمل الدولة لمفاعيل الزيادات في أسعار المنتجات النفطية ؛

7 ـ قيام الدولة بمجهود استثماري متوافق مع التوقع السنوي لمخطط التنمية ارتكازا على هذه المنطلقات ، بلورت الحكومة الإجراءات التي تترجم الأهداف الكبرى لهذا المشروع. وهي إجراءات تنشد تحقيق متطلبات نمو قوي ومستديم عبر توفير شروط التأهيل المؤسساتي والتأهيل الاقتصادي.

ولهذه الغاية تتلخص الأهداف الكبرى لمشروع قانون المالية بصفته مرحلة من مراحل إعمال مخطط التنمية في :

أ ـ التوزيع المعقلن للأدوار وللمسؤوليات بين مختلف فرقاء العمل التنموي من دولة وجماعات ترابية ومؤسسات عمومية وقطاع خاص وتعبيرات المجتمع المدني.

إن إحكام هذا التوزيع الاجتماعي للعمل التنموي ، بما يحمله من تقاسم للأدوار وتحديد موضوعي للمسؤوليات ، هو عنوان الارتقاء نحو نمط تدبير ديمقراطي يساهم فيه الجميع على أساس التزامات واضحة ناتجة عن اعتماد الحوار والتشاور كمرتكز لصهر طموحات مختلف مكونات الأمة وانسجام مشاريع كل أطراف الفعل الاقتصادي والاجتماعي مع تحقيق الصالح العام.

ب ـ تعميق الإصلاحات البنيوية الخاصة بالإدارة والعدل والتعليم وتثمين النتائج الإيجابية للإصلاحات القطاعية والمؤسساتية السابقة.

منذ مدة وإشكالية الإصلاح الإداري مطروحة بإلحاح دون أن تتمكن ، اعتبارا لرواسب ذهنية وسوسيولوجية ، من التجسد بشكل ملموس. لقد قطعنا أشواطا في مجال تشخيص المعوقات وعلى رأسها ضعف استثمار الرأسمال البشري المكون لدواليب إداراتنا وعتاقة أساليب التدبير اليومي ومساطر العمل وثقل نفقات التسيير وقلة مردوديتها والتباطؤ في الاستجابة للطلب الاجتماعي والانغماس في البرقرطة المنفرة لكل المبادرات والمشاريع التنموية. ولكن لاتزال المنجزات في مجال الإصلاح الإداري لم تنتصر بعد على نقط ضعف إدارتنا. لذلك فإن الإصلاح الإداري سيدخل مرحلة التقويم المنتظم من خلال إحكام عمليات المراقبة والتتبع عبر إحداث الوسائل اللازمة لها والسعي نحو ملائمة تنظيم الإدارات مع الحاجيات الحقيقية ونبد الازدواجيات والتعدديات المكبلة واستنفار الآليات القانونية ، الزجرية والوقائية ، لإشاعة التخليق وتشجيع النزاهة وروح المرفق العام واعتماد مقاييس مدروسة وعلمية لتقويم الأداء وللترقي وتحميل المسؤولية ومواصلة مسلسل التحكم في نفقات التسيير وتحديث أدوات العمل على أساس تخطيط استراتيجي للحاجيات والمتطلبات وبواسطة مراجعة أسس التكوين الإداري.

أما في مجال العدل فقد تضمن الجزء الأول من هذا العرض أمام مجلسكم الموقر توجهاته الكبرى والتي تنشد الحكومة من ورائها وفي المقام الأول إشاعة الطمأنينة والثقة في وجود عدالة تكفل احترام القوانين وتنصف ذوي الحقوق بالسرعة التي تتطلبها تحولات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ويطالب بها العاملون في الحقل الاقتصادي والمالي المعولم.

وفي مضمار إصلاح التعليم فتجدر الإشارة إلى أن مشروع قانون المالية المطروح على مداولات مجلسكم الموقر خص هذا القطاع الحيوي باعتمادات تتوافق مع متطلبات تطبيق أهداف الميثاق الوطني لإصلاح نظام التربية والتكوين . وعلى رأسها تعميم التمدرس الأساسي والتعليم الأولي ، إعادة هيكلة مختلف أطوار التعليم وتحديث آليات التوجيه البيداغوجي والمهني ، تحسين جودة مضامين برامج التعليم والتكوين وتحفيز أطره وتمكينهم من التكوين المستمر.

وبالإضافة إلى النصوص التي صادقتم عليها خلال دورتكم الاستثنائية لشهر فبراير المنصرم فإن اللجنة التي يرأسها السيد الوزير الأول بصدد الانتهاء من دراسة عدد من مشاريع القوانين والمراسيم وأذكر منها على سبيل المثال :

خلق مؤسسة عمومية تعنى بإسداء خدمات للطلاب (سكن ، تغذية ، تغطية صحية ، منح، أنشطة ترفيهية ورياضية) ؛

إعادة هيكلة المركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني وتوجيه مهامه نحو إنعاش وتطوير وتثمين البحث العلمي والتقني انطلاقا من نوعية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا ؛

إنشاء لجنة بين وزارية دائمة تحت إشراف الوزير الأول تتولى مسألة البحث العلمي والتقني وتنصب على صياغة مقترحات حول استراتيجيته وتوجهاته ، مراعية في ذلك متطلبات التنسيق بين مختلف دوائر البحث العلمي وحاجيات تمويل الأنشطة ذات الطابع الأولوي ؛

تنظيم التعليم الأصيل المرتبط بوزارة الأحباس والشؤون الإسلامية حفاظا على هذا الجانب المشرق من تراثنا الإسلامي.

وقد انصبت مداولات هذه اللجنة كذلك على عدد من المراسم أذكر من بينها تغيير المقتضيات المعمول بها في مسألة إجبارية التعليم الأساسي ووضعية التعليم الأولي وخلق الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وإنشاء وتنظيم التدريب المهني ووضعية التكوين المهني الخاص.

السيد الرئيس ،

تتميز الإجراءات التي يتضمنها مشروع قانون المالية لسنة 2001 باقتراح خلق حساب لدى الخزينة مخصص للبحث العلمي وبذلك تكون الحكومة قد أرست اللبنة الضرورية لإنعاش مجهودات البحث والابتكار في ميادين العلم والتكنولوجيا . وذلك باعتماد مقاربة تروم خلق التفاعل البناء والتشارك المنتج بين المعاهد والمؤسسات العمومية والخاصة.

وتتميز هذه الإجراءات كذلك بتطبيق التعليمات الملكية السامية حول خلق مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لأسرة التربية والتكوين والتي خصت باعتماد قدره 2 % من حجم نفقات المستخدمين العاملين بالوزارات المكلفة بالتربية والتعليم. مما يجعل الرصيد الأول لهذه المؤسسة الرائدة يصل إلى 400 مليون درهما.

إصلاح التعليم يعرف إذن انطلاقته الأولى وعلى مراحل ستبدل كل الجهود من أجل البحث عن الاندماج الأمثل و الانسجام الأوفر للبنيات المشرفة على هذا القطاع بغية تحقيق التلاؤم الضروري مع متطلبات المحيط الاقتصادي والثقافي والمهني والاجتماعي وقصد الارتقاء نحو ترشيد ملموس لاستعمال الموارد البشرية والتجهيزات التربوية.

وفيما يخص تثمين نتائج الإصلاحات البنيوية التي قامت بها الدولة أشير إلى مواصلة النهج القاضي بتحسين تدبير وتتبع المالية العمومية. ذلك أن نجاح مسلسل عصرنة الاقتصاد والمجتمع المغربيين يشترط بلورة ترسانة قانونية ومؤسساتية تعضد التدخل الاقتصادي والاجتماعي للحكومة.

وهكذا فإن الدراسة المتعلقة بتنميط النفقات العمومية وصلت إلى مرحلتها الأخيرة وبذلك سنتوفر على معايير ومؤشرات لتحسين توقعات الميزانية والتمكن من تتبع إنجازها في أحسن الظروف.

ونحن كذلك بصدد استكمال دراسة حول التدبير المندمج للنفقات العمومية في اتجاه البحث عن سبل تبسيط المساطر وتسريعها وبصدد إصلاح الإطار المحاسبي للدولة لإكسابه المصداقية اللازمة وربطه بالمحاسبة الوطنية وبالإطار المحاسبي للجماعات والمؤسسات العمومية. إن القصد من وراء هذا الإصلاح هو الحصول على حصيلات موطدة للقطاع العام كأداة أساسية لصياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

ومن أجل إصلاح نظام التقاعد والمعاشات في اتجاه تحسين التغطية الاجتماعية وتحديد استراتيجية شمولية تكفل التوازن والاستمرارية ، يشرف الوزير الأول على صياغة دراسات حسابية ، قبلية وتعدية ، ستتمخض عنها توصيات تساعد على تجاوز مكامن خلل النظام المعمول به وتثمين الرصيد الاحتياطي والتحكم في إستحقاقات الأنظمة التقاعدية.

الضريبة العامة على الدخل : 10.400 مليون درهم بزيادة 49 %

الضريبة على الشركات : 8.300 مليون درهم بزيادة 35 %

المساهمة في التضامن الوطني : 170 مليون درهم بزيادة 73,53 %

الضريبة المهنية : 180 مليون درهم بزيادة 55,64 %

* حقوق الجمارك، تهم بالأساس :

- حقوق الاستيراد : 6.106 مليون درهم

- عائد أنبوب الغاز : 354 مليون درهم

* الضرائب غبر المباشرة حوالي 31.000 مليون درهم

* حقوق التسجيل و التمبر 3.462 مليون درهم

* منتجات و مداخيل الأملاك 303 مليون درهم

* إيرادات الاحتكارات و الإستغلالات 2.284 مليون درهم

* إيرادات القروض الداخلية و الخارجية 34.042 مليون درهم

* مداخيل تفويت مساهمات الدولة 21.300 مليون درهم

* مداخيل أخرى 1.735 مليون درهم

و فيما يخص مداخيل الميزانيات الملحقة فهي تعادل النفقات، 1603 مليون درهم.

و يتوقع أن ترج على مرافق أن ترد على مرافق الدولة مداخيل تساوي 1.549 مليون درهم.

و أخيرا يتوقع مشروع الميزانية أن تصل مداخيل الحسابات الخصوصية للخزينة 21.430 مليون درهما.

الـــسـيد الرئـــيـــس،

دون الدخول في تفاصيل الميزانيات الفرعية لمختلف الوزارات و التي ستتولى لجن مجلسكم الموقر الانكباب على تفاصيلها أود أن أسجل ما يلي :

1- أن برامج عدد من الوزارات برامج استفادت من رصيد صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ضمن 39 اتفاقية الموقعة منذ شهر و التي تخص السكن الاجتماعي و التجهيزات الثقافية و توفير الماء الصالح للشرب لسكان البوادي و إحداث مناطق للنشاط الصناعي و السياحي و تمويل القروض الصغرى و الطرق السيارة و التكنولوجيات الحديثة.....

و على سبيل المثال فإن برنامج السكن الاجتماعي الذي توليه الحكومة اهتماما خاصا رصد له 1521 مليون درهم قصد تشييد 29.000 وحدة سكنية و بغية تطهير وضعية المؤسسات العمومية المتدخلة في قطاع بناء السكن.

كذلك أذكر أن تجهيز القطاع الثقافي سيعتني بمعلمتين هما الخزانة الوطنية و المتحف الملكي.

2- أن القطاعات الاجتماعية و النهوض بالعالم القروي حضيت تنصيب واف من ميزانية الدولة و من البرامج الخاصة و من صندوق الحسن الثاني و من مؤسسة محمد الخامس للتضامن.

و على سبيل المثال أذكرأن مخصصات ميزانية الدولة للوزارات و المؤسسات العمومية ذات الطابع الاجتماعي المباشر وصلت إلى 43,7 مليار درهم مما يشكل 45 % من المجموع العام.

و تبرز هذه النسبة بطبيعة الحال تمسك الحكومة بمواجهة مختلف أوجه الخصاص الاجتماعي و حرصها على حضور التدخل العمومي بالقوة و الفعالية اللازمتين لخوض معركة التـــأهيل الاجتماعي.

وبحكم طبيعة النسيج الاجتماعي المغربي فإن متطلبات التأهيل الاجتماعي متنوعة ومعقدة في نفس الوقت. فهي تتعلق بالنه Â ‹
8وين و الارتقاء بالتعليم العالي و البحث العلمي وتوفير الخدمات الصحية الأساسية. بالإضافة طبعا إلى تحسين محيط عيش السكان وإنتاج السكن الاجتماعي بالقدر المتوافق مع حاجيات ومستوى المداخيل ومع مكافحة ظاهرة السكن الغير الآئق و العشوائي و العناية بالنسيج المعماري العتيق و النهوض بالتعمير.

التأهيل الاجتماعي يخص كذلك العناية بالتأطير الاجتماعي الذي يجب أن تتكفل به دوائر السلطة العمومية على مستوى البنيات الثقافية و الترفيهية و الرياضية.

3ــ ان تأطير القطاعات المنتجة آخذ توجهه الجديد القاضي بتشجيع المبادرة الخاصة و تدليل الصعاب أمامها لتتولى مكانتها في خلق المشاريع ومناصب الشغل وتنويع الجهاز الإنتاجي الوطني وتحديثه باستيعاب التكنولوجيات الجديدة

فمن خلال الاعتمادات المرصدة والإجراءات الجبائيـــــــــة و التشريعية و التنظيمية تتابع الحكومة حلقات التأهيل الاقتصادي عبر مقاربة تعتمد بالأساس الحوار و التشاور مع الجمعيات المهنية و النقابية كما أنها ترتكز على حصيلة وخلاصات وتوصيات المداولات مع السلطة التشريعية.

السيـــــد الرئيس

من خلال عدد ونوعية الإجراءات المتخذة ضمن هذا المشروع سيتجلى لمجلسكم الموقر أنه قانون متميز.

فقد حرصت الحكومة على أن يأتي باقتراح تدابير تمكن من إعطاء دفعة جديدة للنشاط الاقتصادي بصفة عامة ولمشاريع بصفة خاصة.

وقصد توضيح ذلك يمكن اختزال المقتضيات المقترحة في أربعة محاور كبرى.

أولا : مقتضيات تحفيزية من نوع جبائي ذات بعد اقتصادي عام وهي

1 ــ توسيع الإعفاء الجبائي الكلي على استيراد سلع التجهيز إلى كل مشروع استثماري يفوق أو يساوي 200 مليون درهم بدل 500 مليون المحددة من قانون المالية لسنة 1998 – 1999

2 ــ تخفيض الرسم الداخلي على استهلاك الغاز الطبيعي المستعمل في إنتاج الكهرباء (178,3 بدل 377,6 درهم ل 1000 متر مكعب

3 ــ إلغاء نسبة واجب التضامن الوطني المطبقة على الضريبة على الشركات

4 ــ تخفيض السعر المعتمد لتحديد القيمة الكرائية بخصوص ضريبة لاباتنتا بالنسبة للمعدات و الآليات من 7 إلى 4 % وذلك قصد الملائمة مع الضريبة الحضرية

5 ــ إلغاء الضريبة على الدخل بخصوص المساهمة المطبقة على المداخيل المهنية المعفاة انسجاما مع إلغاء واجب التضامن الوطني على ضريبة الشركات

6 ــ استعمال معيار تحديد المساهمة الدنيا للضريبة على الشركات خارج الرسوم

7ــ اعتماد نفس المعيار لاحتساب الضريبة العامة على الدخل المقتطعة من المنبع بالنسبة للغير المقيمين من الأشخاص الدائنين و المعنويين.

8 ــ تخفيض السعر الجزافي إلى 8 % بدل 12 % للضريبة على الشركات الأجنبية التي تنجز صفقات جاهزة .

وفي إطار هذا المشروع تقترح الحكومة كذلك إدخال تغيرات بشأن الرسوم الجمركية على الواردات و الصادرات. وتتعلق هذه اقتراحات المعروضة على مصادقتكم :

1) تخفيض سعر الطاقة الكهربائية من خلال تخفيض الرسوم الداخلية على الاستهلاك المطبقة على المحروقات.

(خصاص الميزانية : 500 مليون درهم)

2) تخفيض كلفة التجهيزات في قطاعات نقل البضائع و القطاع السمعي البصري وقطاع التوزيع الآلي للمواد الغذائية.

3) الدفع نحو تحسين تنافسية المقاولات من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج عبر تحقيق مستوى الجباية الجمركية المطبقة على الموارد الغير مصنعة محليا.

ويهم هذا الإجراء المواد الكيماوية والملونات المستعملة في صناعة النسيج و الألبسة و مواد ا ومواد البصريات "وقار" بناء الطرق و الأملاح الداخلة في صنع مادة الأنسولين وبعض المدخلات في صنع حافلات السياحة.

وهناك أيضا تدابير تستهدف حماية الإنتاج الوطني وتعلية قيمة المنتجات الوطنية كالحليب المسحوق و الزبدة. ويقترح المشروع رفع اسم الاستيراد المطبق على المنتوج النهائي من جهة أولى وتخفيض رسم استيراد المواد الأولية المستعملة في صناعة الحليب المسحوق و الزبدة وذلك لتعويض الربع المقترح في نسبة استيراد هذه المواد.

من بين الإجراءات الكبرى التي يحملها هذا المشروع إجراءان موجهان لإصلاح قطاع النباتات الزيتية. ويتلخصان في:

العمل بجباية جمركية بنسبة 2,5 فيما يخص البدور الزيت الخام ونسبة 25 % على الكسب () و الزيوت المصفاة

ي بدل نظام دعم أثمنة الاستهلاك.
ن التحفيزات

فلاحي من الضريبة إلى غاية 31 دجنبر 2010

جال التعليم من خلال تخصيص رصيد 400 مليون درهم لمؤسسة محمد السادس

طرف القطاع الخاص عبر نظام الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على أشغال البناء

على القيمة المضافة على القروض الممنوحة لطلبة التعليم العالي الخاص من طرف شركات التمويل عوض الأبناك فقط
مستوردة ذات الطابع العلمي و الثقافي و التربوي من الخضوع للضريبة على القيمة المضافة في الداخل تطبيقا لاتفاقيات اليونسكو.

افة من 20 **%** إلى 10 بالنسبة للمطاعم

المحدد في 50 مليون درهم ليشمل منشآت تقديم الخدمات السياحية وذلك عند احتساب القيمة الكرائية الخاصة

سبة لرسم التسجيل النسبي المطبق على عمليات تفويت الأصل التجاري للمؤسسات الفندقية و المطاعم...
ي الأرضية الموجودة في حوزة الشركة الوطنية لتهيئة *** اكادير وبيعها لإصحاب مشاريع المركبات ذات

سيم الإداريين المؤقتين تطبيقا لبنود الحوار الاجتماعي الأخير
ع من الوضعية الاجتماعية والصحية للإبناك للأشخاص المعاقين و المعوزين

من خلال تخفيض بنسبة الضريبة على الشركات طيلة 3 سنوات من 25 إلى 50 **%** حسب حالات فتح رأسمال وحده أو فتحه مع الزيادة
سملة و الشركات الحاصلة على امتياز أو الشركات العمومية و المكونة من طرف الجماعات

اهماتهم في رأسمال الشركات المسماة () من خلال إعفاء حصة الأسهم من الاقتطاع الضريبي في حدود 10**%**

بيع القيم المنقولة لمدة أربعة سنوات بدل سنة واحدة ملائمة مع ما هو معمول به في مجال الضريبة العامة على

ي من المنبع بالنسبة للضريبة على أرباح القيم المنقولة من طرف الوسطاء الماليين عوض الدفعة النصف سنوية

تتمة الخطـــــــاب